واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد

د. أحمد محمد عبد العزيز

أستاذ مساعد – قسم التربية – كلية الدعوة
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب عليها، والكشف عن وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول محاور الاستبانة ودرجتها الكلية وفق متغيرات البحث (الرتبة الأكاديمية – عدد الدورات التدريبية – عدد سنوات الخبرة)، واشتملت عينة الدراسة على (٦٠) فردًا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، واستعان الباحث بالاستبانة أداة للدراسة، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للبحث، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: جاء في الترتيب الأول المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (4.14)، وانحراف معياري بلغ (.660)، يليه في الترتيب الثاني المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (4.05)، وانحراف معياري بلغ (.844)، وجاء في الترتيب الأخير المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (3.18)، وانحراف معياري بلغ (.836)، ولا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول محاور الاستبانة ودرجتها الكلية وفق متغيرات البحث (الرتبة الأكاديمية– عدد الدورات التدريبية – عدد سنوات الخبرة)، وأوصى الباحث بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة مواءمة مجالات عمل عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة لرؤية المملكة (٢٠٣٠)، وضرورة وضع نظام فعال لتحفيز العاملين ماديًّا ومعنويًّا لتحسين مستوياتهم الأدائية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة – عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر – معايير الجودة والاعتماد.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية

العدد السادس عشر – يناير 2021م

Abstract:

The present study aimed at examining the reality and barriers of implementing governance in the Deanship of Community Service and Continuing Education at the Islamic University, in the light of quality and accreditation standards, and ways to overcome them. The study also aimed at revealing the existence of statistically significant differences at the significance level of (0.05) on the questionnaire's axes and its total score, based on the variables (Academic Rank - number of training courses - number of years of experience). The study sample included (60) faculty members of the Islamic University. The researcher used a questionnaire as the research instrument and adopted the analytical descriptive approach as the research methodology. The study yielded several results, the most important of which are the following: the second axis, "Barriers to implementing governance in the Deanship of Community Service and Continuing Education in the Islamic University in the light of quality and accreditation standards" ranked first, with a mean of (4.14) and a standard deviation of (660), followed by the third axis, "Ways of overcoming the barriers to implementing governance in the Deanship of Community Service and Continuing Education in the Islamic University in the light of quality and accreditation standards", ranking second, with a mean of (4.05) and a standard deviation of (.844); ranking last was the first axis, "The reality of implementing governance in the Deanship of Community Service and Continuing Education in the Islamic University in light of quality standards and accreditation", with a mean of (3.18) and a standard deviation of (.836); there are no statistically significant differences at the significance level of (0.05) on the questionnaire's axes and its total score, based on the research variables (Academic Rank - number of training courses - number of years of experience). The researcher presented several recommendations, the most important of which are the following: the necessity of aligning the work domains of the Deanship of Community Service and Continuing Education at the Islamic University with the Saudi Vision (2030); and the necessity to develop an effective system for motivating workers materially and morally to improve their performance levels.

Keywords: governance - deanship of community service and continuing education - quality and accreditation standards.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

المقدمة:

نشأ مفهوم الحوكمة في العصور الحديثة لوصف العمليات المشار إليها في قاموس التنمية والديمقراطية كديمقراطية تشاركية وصنع متعمد للسياسة، وعملية الحوكمة التي تديرها الدولة تدمج ممثلين مختلفين من مجموعة متنوعة من المجالات الاجتماعية وهي: المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، في إطار محلي محدد، والحوكمة هي عملية ديناميكية للتفاعل تتناول مجموعة واسعة من المشكلات والنزاعات؛ بهدف التوصل إلى قرارات مُرْضية لكل الأطراف، والتعاون في تنفيذها ومتابعتها من خلال عملية التعلم الجماعي.

وتمثل الحوكمة الإطار العام لأي مؤسسة؛ حيث تمثل مجموعة القوانين والأنظمة والقرارات التي تساعد على اتخاذ القرارات والإجراءات، وتحديد الأدوار الواضحة والمحددة للعاملين داخل أي مؤسسة، على أساس عالٍ من الشفافية والرقابة؛ لتحقيق الجودة والتميز في أداء أي مؤسسة (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، ٢٠١٥، ص ٢١).

وفي مجال التعليم العالي، تعرف الحوكمة على أنها الأنماط البنيوية والعمليات التي تقوم من خلالها الجامعات بإدارة وتنظيم شؤونها، وهي أيضًا الأساليب التي يتم من خلالها ممارسة السلطة وتخصيص وإدارة الموارد، وتنطوي الحوكمة على سَنّ وتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات والرقابة بهدف توجيه وإدارة الجامعة نحو تحقيق الفاعلية والكفاءة في الأداء، ويسهم تطبيق الحوكمة في تعزيز عدد من الجوانب المهمة في العمليات التنظيمية، مثل الإفصاح والشفافية (Quyên, 2014: 829).

وللتعليم العالي دور مهم في تنمية وتوثيق خدمة المجتمع وذلك من خلال مخرجات الجامعات، والتعليم المستمر لأبناء المجتمع، ومشاركات الجامعات في حل المشكلات في المجتمع، ومساهمتها في فعاليات ونشاطات المجتمع، ودورها في عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تشارك فيها فئات ومؤسسات المجتمع (الشهري والغيلين، ٢٠١٣: ص ٤٣٤).

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية

العدد السادس عشر – يناير 2021م

مشكلة البحث:

إن تبني وتطبيق الحوكمة ليس غاية بحد ذاته ولكن وسيلة لتعزيز جودة الخدمات العامة والسيطرة على الفساد وتحقيق العدل والمساواة في تقديم الخدمات لكل الأفراد من غير تمييز والوصول إلى مستويات متقدمة في التنمية المستدامة (البسام، ٢٠١٦: ص ١٠ – ١١).

وتكمن أهمية تطبيق الحوكمة في الجامعات اليوم في كونها تسهم في تحديد الإجراءات الواجب تطبيقها لتعزيز الكفاءة في العمل، وذلك من خلال وضع الأهداف (الإستراتيجية) والأهداف (المهمة)، والقيم، كما تهتمّ الحوكمة وتختصّ بإدارة المدخلات (المادية والبشرية والمالية)، والعمليات (أساليب العمل والتنظيم)، والمخرجات والنتائج (جوانب متعددة من الأداء المؤسسي، وأيضًا المساهمات في تحقيق الأهداف العامة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع) (Middlehurst, 2013: 277).

ويرى الباحث أنه على الرغم من أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات في تحقيق الأهداف التنظيمية للجامعات، وأيضًا الأهداف المجتمعية العامة، إلا أن تحقيق النجاح في تطبيقها يعتبر غاية صعبة التحقق، ويرجع السبب في ذلك إلى العديد من المشكلات المزمنة في مجال التعليم العالي التي تصطدم بصورة مباشرة بمتطلبات تطبيق مبادئ وأسس الحوكمة.

فقد أشارت العديد من نتائج الدراسات السابقة، ومنها: دراسة أسييموي وستاين (Asiimwe & Steyn, 2013)، ودراسة (سرور، ٢٠١٦)، ودراسة (الطراونة، ٢٠١٧) إلى وجود العديد من المعوقات التي يصعب معها تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي؛ نظرًا لعدة مشكلات تَحُول دون نجاحه، وتتضمن هذه المشكلات ما يتعلق بالسياسات الداخلية للجامعات، وضعف الالتزام، وبيروقراطية الإدارة، وتعارض القيم داخل المؤسسة نفسها، ومركزية الإدارة وعمليات اتخاذ القرار، وعدم كفاية التمويل، والعولمة، وعدم كفاية الأجور.

أسئلة البحث:

- ما واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد؟
- ما معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد؟
- ما سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد، وسبل التغلب على تلك المعوقات، وفق متغيرات البحث (الرتبة الأكاديمية – عدد الدورات التدريبية – عدد سنوات الخبرة)؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد.
- التعرف على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد.
- التعرف على سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد.
- الكشف عن وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) عن واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد، وسبل التغلب على تلك المعوقات، وفق متغيرات البحث (الرتبة الأكاديمية، عدد الدورات التدريبية، عدد سنوات الخبرة).

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها من الدراسات العلمية التي تهدف إلى التعرف على واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب على تلك المعوقات، إلا أن تلك الأهمية تبرز في المجالين: النظري والتطبيقي، وذلك على الوجه التالي:

أولاً- الأهمية النظرية:

- تأطير الواقع الحالي لواقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد.
- قد يساعد البحث الحالي المسؤولين في تعديل اللوائح والقوانين التي أصدرتها إدارة الجامعة الإسلامية لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة.
- قد يساعد البحث الحالي في تحسين مستويات الأداء الوظيفي للعاملين في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة الإسلامية وتحقيق الأهداف الإدارية المنشودة.
- يأمل الباحث في إثراء إضافة علمية للمعرفة والمكتبات العربية فيما يتعلق واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد، وسبل التغلب على تلك المعوقات، في ظل ندرة البحوث والدراسات في هذا المجال (على حدّ علم الباحث).

ثانيًا- الأهمية التطبيقية:

- قد تسهم نتائج البحث الحالي في التوصل إلى طرح توصيات مناسبة تزيد من قدرة إدارة الجامعة الإسلامية على تطبيق مبادئ الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة.
- قد تسهم نتائج البحث الحالي في إبراز احتياجات العاملين بعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة الإسلامية لتطبيق مبادئ الحوكمة.
- قد تسهم نتائج البحث الحالي في لفت نظر القائمين على وضع اللوائح والقوانين الإدارية في الجامعة الإسلامية إلى أهمية وطرائق تعزيز العمل الإداري وفق مبادئ الحوكمة في الجامعة.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

فرضيات البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى التأكد من الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لاستجابات أفراد العينة حول واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب على تلك المعوقات تبعًا لمتغير الرتبة الأكاديمية.
- لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لاستجابات أفراد العينة حول واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب على تلك المعوقات تبعًا لمتغير عدد الدورات التدريبية.
- لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لاستجابات أفراد العينة حول واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب على تلك المعوقات تبعًا لمتغير عدد سنوات الخبرة.

حدود البحث:

أولاً: الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على معرفة واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب على تلك المعوقات .

ثانيًا: الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ١٤٣٩هـ.

ثالثًا: الحدود المكانية: يقتصر البحث على النطاق الجغرافي المحدد للدراسة الميدانية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

رابعًا: الحدود البشرية: يشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد حدد الباحث عينة عشوائية منهم لتمثيل مجتمع الدراسة قوامها (٦٠) عضو هيئة تدريس.

مصطلحات البحث:

الحوكمة:

الحوكمة تعني النظام العام؛ أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وتحديد المسؤول عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة، مع تحميل المسؤولية لكل من ألحق ضررًا بالمصلحة العامة (غادر، ٢٠١٢: ص ١٢).

وتُعرف بأنها مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك، والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنظمة (أبو كريم والثويني، ٢٠١٤: ص ٥٩).

ويأتي تعريفها بأنها مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛ بهدف توفير التوجه الاستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، والتأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح، والتحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٢: ص ١٠).

كما تعرف بأنها عملية اتخاذ القرار، والعملية التي يتم تنفيذ أو عدم تنفيذ القرارات بها، ويتم استيعاب الحوكمة على أنها عملية وهيكل ديناميكي يتغير بمرور الوقت وتصبح جزءًا لا يتجزأ من السياق، وتتناول الحوكمة توزيع السلطة، وممارستها، وعواقبها (Barten et al., 2011: 897).

ومن خلال التعريفات السابقة يعرف الباحث الحوكمة بأنها القدرة على التحكم والسيطرة على جميع العمليات الإدارية بطريقة علمية.

التعريف الإجرائي:

تُعرف الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بأنها قدرة العمادة على تحقيق أهدفها بمستوى عالٍ من الجودة، وتحسين خدماتها باتباع خطط فاعلة، وأساليب مناسبة من خلال الإدارة الرشيدة.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

معايير الجودة والاعتماد:

تُعرفها الشمري (٢٠١٦: ص٢٤٥) على مستوى عضو هيئة التدريس بأنها المعايير التي توضح مدى نجاح عضو هيئة التدريس في تحسين أدائه من خلال التمتع بالمقومات الشخصية والأكاديمية، وفيما يتعلق بالإدارة تتضح في المشاركة في اتخاذ القرار، والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وتهيئة المناخ الجيد، وجودة الرقابة، وتقويم الأداء.

ويمكن تعريف معايير الجودة والاعتماد على أنها مجموعة الأهداف التعليمية التي يجب على البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي استيفاؤها (Peer, 2014: 11).

كما تعرف معايير الجودة والاعتماد أيضًا أنها خصائص محددة لجودة العملية التعليمية تتضمن ما يتعلق بالتدريب على استخدام مناهج دراسية ملائمة لمستويات مهارات الطلاب، وأيضًا استخدام أساليب التقويم، في ضوء ما يتمتع به المعلمون من كفاءات مهنية (Lahti et al., 2015: 2).

أهمية تطبيق الحوكمة في الجامعات:

أشارت العديد من المنظمات والهيئات على أهمية تطبيق الحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري في المنظمات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى، وتحقيق النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في المنظمة على جميع المستويات، وتفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد، ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدْر ممكن (الشريف وآخرون، ٢٠١٣: ص ١٦٩).

فنقطة البداية للحوكمة هي مصلحة العامة، فالحوكمة آلية تقوم من خلالها عدة مجموعات من المصالح، وقطاعات عامة، وقطاعات خاصة بإجراء التشاور الأفقي، والتعاون، والإدارة، واتخاذ قرارات جماعية بخصوص المصالح العامة في المجال العام. وجوهر الحوكمة أشبه بعقد اجتماعي من حكم الحكومة، وسيطرتها، وإدارتها، لذلك، تشمل الحوكمة الاجتماعية الحديثة التفاعلات الأفقية القائمة على الديمقراطية، وسيادة القانون بين مؤسسات الحوكمة الاجتماعية، والمنظمات، والقطاع العام والخاص (Guo & Jiang, 2017: 329).

كما يحقق تطبيق الحوكمة تواجد هيكل تنظيمي يمكّن من تحقيق الأهداف المخطط لها، وكذلك تحديد آليات الوصول لتلك الأهداف، وسبل رقابة الأداء، ويولد مناخًا جيدًا للعمل الجماعي الذي يسعى إلى بلوغ غايات محددة، وهي موجهة للاستخدام الأمثل للموارد، وتخفيف أوجه الاختلاف من خلال توزيع المهام والخدمات وإدارتها، وتطبيقها بطريقة عادلة، وتحقيق ضمان النزاهة والحيدة والاستقامة لكافة العاملين (عيد، ٢٠١٧: ص ٥٢٣).

وتأتي أهمية تطبيق الحوكمة من منظور الإدارة، حيث تنظر إلى الحوكمة بأنها تساعد على تعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وتحقيق رصانة علمية وتجنب الفساد الإداري والمالي، وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، والقدرة على التطوير، وضمان حقوق العاملين ومصالحهم بالنظر إلى الإدارة بأنها المعنية بحقوقهم ومصالحهم الذاتية.

أثر تطبيق الحوكمة في الجامعات على خدمة المجتمع:

تعدّ الحوكمة الجامعية الفعالة ضرورية؛ نظرًا للضغط الاجتماعي على الجامعات الحكومية لابتكار نظم تنظيمية تضمن فعالية، وكفاءة، وجدوى اقتصادية أكبر، ونقلًا أفضل للمعلومات إلى المجتمع، وتهدف المنهجيات الحديثة لحوكمة الجامعات إلى تجديد الجامعات؛ لكي تقوم ببناء مجتمع معرفة قادر على تحسين الأداء والمنافسة.

وتسهم حوكمة الجامعات في إيجاد مؤسسات مستقلة لها مجالس أو هيئات حاكمة مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لهذه المؤسسات، ومراقبة سلامتها المالية، والتأكد من فعالية إدارتها (برقعان، ٢٠١٢: ص ١٥). حيث إن هناك حاجة إلى مبادئ الحوكمة في الجامعات لتحقيق الأداء المستدام، مع الاهتمام بأصحاب المصالح، وينبغي على الجامعة تعزيز الوعي بأن الحوكمة الجيدة ضرورية. وجنبًا إلى جنب مع وضع المنافسة الشرسة على نحو متزايد، يجب على الجامعات الاستمرار في السعي إلى تحقيق الحوكمة الجيدة للجامعات كنظام متأصل في ديناميكيات الجامعة.

وبتطبيق الحوكمة في الجامعات أصبحت الجامعة تحرص على إعداد خطة مفعلة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وأن يكون لها كيانات فاعلة في مجال خدمة المجتمع، وأنشطة متنوعة موجهه لتنمية البيئة المحيطة وخدمة المجتمع تلبي احتياجاته وأولوياته، وآليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القرار ودعم موارد الجامعة وتنفيذ

برامجها، وامتلاك وسائل لقياس آراء المجتمع والاستفادة من النتائج في اتخاذ الإجراءات التصحيحية (أبو دهب وصالح، ٢٠١٥: ص ١٤).

وتحقيق الجامعة للجودة في خدمة المجتمع وفق مقاييس دولية، وتعزيز سمعة الجامعة محليًّا ودوليًّا وكسب ثقة المجتمع بتحسين نتائج أدائها، وضمان نزاهة التعاملات في الجامعة من خلال المشاركة المسؤولة والمنافسة العادلة، وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية في الجامعة، وتحقيق المصلحة العامة والمشاركة الفعالة في المجتمع والتنمية المستدامة، وربط الجامعة بالاحتياجات الفعلية لحاجات المجتمع (البصير، ٢٠١٧: ص ٥١٧).

كذلك يساعد تطبيق الحوكمة على العمل على التعليم والتدريب لمواجهة احتياجات المجتمع، والبحث العلمي الهادف إلى تجميع التراث العلمي وتسجيله، والبحوث التطبيقية التي تستهدف الإسهام في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الكفاية الاجتماعية والاقتصادية، ولكي تقوم الجامعات والكليات بدور فاعل في مجال التعليم المستمر، ينبغي أن تصمم برامجه ومحتوياته في ضوء حاجات المجتمع، وإلا أصبحت الجامعة في عزلة عن مجتمعها (الرواشدة، ٢٠١١: ص ١٨٥- ١٨٦).

كما تهتم حوكمة الجامعات بتحديد القيم داخل الجامعات، ونظمها؛ لاتخاذ القرار وتوزيع الموارد، ومهمتها وأهدافها، وأنماط السلطة والتسلسل الهرمي، وعلاقة الجامعات كمؤسسات بمختلف العوالم الأكاديمية في الداخل، وعوالم الحكومة، والأعمال التجارية، وخدمة المجتمع، وتعرف حوكمة الجامعات على أنها هيكل وعملية اتخاذ القرارات الموثوقة عبر القضايا المهمة لأصحاب المصالح الخارجيين إضافة إلى أصحاب المصالح الداخليين في الجامعة (Tetteh & Ofori, 2010: 237).

ومما سبق عرضه يرى الباحث أن تطبيق الحوكمة على الوجه يُمكّن الجامعات الناجحة من إصلاح وظائف الحوكمة الخاصة بها؛ أي هيئتها الإدارية ووسائل إدارتها؛ لتكييفهم مع المتطلبات المتغيرة والتغيرات الهيكلية للمجتمع الجامعي، والقضاء على المعوقات التي تواجهها إداريًّا وبشريًّا إلى حدٍّ كبير.

التعريف بالجامعة الإسلامية:

الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة منارة علم شامخة تتهادى لها قوافل طلاب العلم والحريصين عليه من شتى أقطار العالم؛ بحثًا عن العلم الشرعي للتزود من معينه، وقد كانت الجامعة الإسلامية قبل تأسيسها حلمًا يراود المخلصين من العلماء وطلبة العلم في هذه البلاد المباركة، وتحقق هذا الأمل المنشود بإرادة ملكية كريمة من الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود – رحمه الله (الجدعاني، ٢٠١٥: ص ٩).

وتعتلي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة النبوية مكانة علمية رفيعة في العالم الإسلامي وغير الإسلامي؛ إذ تعتبر من أهم الجامعات الإسلامية في العالم من حيث قوة مخرجاتها الشرعية والدعوية، وكثرة عدد طلابها الدوليين، وتعدد جنسياتهم، وتشعب مناطقهم ودولهم، ويضاف إلى ذلك ما تتمتع به من سلامة المنهج، ووسطيته، وأصالته، والتأثير على الساحة الإسلامية والدعوية.

كما كانت الجامعة الإسلامية ركيزة أساسية لجهود المسؤولين السعوديين لتعزيز ودعم الانتشار العالمي للفهم السلفي للإسلام، والانحياز على نطاق واسع في المسائل الأساسية للعقيدة والتطبيق العملي مع الوهابية كما كانت تتم ممارستها في المملكة (Farquhar, 2015: 702).

وقد أنشئت الجامعة الإسلامية في ٢٥/ ٢/ ١٣٨١هـ، وصدر نظام آخر للجامعة وَفقًا للمرسوم الملكي في ٧/ ٨/ ١٣٩٥هـ، الذي تضمّن أن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مؤسسة إسلامية عالمية من حيث الغاية، عربية سعودية من حيث التبعية، تهدف إلى تبليغ رسالة الإسلام الخالدة إلى العالم عن طريق الدعوة والتعليم الجامعي والدراسات العليا، وغرس الروح الإسلامية وتنميتها، وتعميق التدين العملي في حياة الفرد والمجتمع، المبني على إخلاص العبادة لله، وتجريد المتابعة لرسول الله – صلى الله عليه وسلم.

ومنذ تأسيسها في عام ١٩٦١م بوصفها مشروعًا مدعومًا من الدولة السعودية، قدمت الجامعة الإسلامية بالمدينة تدريبًا دينيًّا ممولًا بالكامل وبالإقامة لأغلبية من الطلاب الذكور غير السعوديين؛ حيث إنهم قد يعودون إلى بلدانهم الأصلية، أو يسافرون إلى مكان آخر داعين ومبشرين، وقد كانت مهمتهم أن يعِظوا غير المسلمين، ولكن

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

أيضًا، وبشكل خاص، أن يعِظوا المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم التي ينظر إليها على أنها قد شرَدت عن العقيدة السليمة (Farquhar, 2015: 21).

وتهتم الجامعة الإسلامية بإعداد البحوث العلمية وترجمتها ونشرها وتشجيعها في مجالات العلوم الإسلامية والعربية بخاصة، وسائر العلوم وفروع المعرفة الإنسانية التي يحتاج إليها المجتمع الإسلامي عامة، وتجميع التراث الإسلامي والعناية بحفظه وتحقيقه ونشره، وإقامة الروابط العلمية والثقافية في الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية في العالم وتوثيقها؛ لخدمة الإسلام وتحقيق أهدافه، وتكوين علماء متخصصين في العلوم الإسلامية والعربية، وفقهاء في الدين متزودين من العلوم والمعارف، بما يؤهلهم للدعوة إلى الإسلام (دليل الطالب في الدراسات العليا، ١٤٣٥هـ).

ويؤكد الباحث أن رؤية الجامعة الإسلامية هي أن تكون منارة للمعرفة الإسلامية، وزعيمًا عالميًّا متميزًا في العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية، ومجالات أخرى في المعرفة، ومهمتها هي أنها مؤسسة تعليمية سعودية ذات رسالة عالمية في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، في العلوم الشرعية الإسلامية واللغة العربية وغيرها من العلوم، بناء على معايير وتكنولوجيا عالمية، ومخرجات عالية الجودة، سوف تسهم في نشر الرسالة الأبدية للإسلام، بدءًا من المدينة المقدسة للرسول –عليه الصلاة والسلام؛ لخدمة كل من المجتمع المحلي والعالمي.

خدمة المجتمع والتعليم المستمر:

منذ ستينات القرن الماضي، بدأت وحدات التعليم المستمر في التطور ككيانات منفصلة، وتحديد أنواع المقررات التي يمكن تقديمها، وكان المحترفون الراغبون في تحسين معرفتهم أو اكتساب معرفة جديدة هم القوة الدافعة وراء هذا التغيير، وفي السبعينات أيضًا خدم التعليم المستمر الطلاب البالغين أيضًا الذين يحتاجون إلى العودة للدراسة؛ لإعادة الحصول على الرخصة أو الشهادة للبقاء في وظائفهم الحالية، وقد استخدم كثير منهم مختلف مجالات التعليم المستمر في ذلك الوقت؛ فالتعليم المستمر له دور في العديد من المهن.

وقد نضجت في الوقت الحاضر فكرة التعليم المستمر واتضحت مفاهيمها على المستوى العالمي، وها هي الدول تسعى إلى إيجاد الإمكانيات المناسبة التي تخدم هذا التعليم وتلبي متطلباته؛ إيمانًا منها بقيمته وقدرته على مواجهة هذا

العصر الذي يوصف بعصر السرعة وعصر المعرفة، ولذا نرى بعض نماذج الجامعات المفتوحة والدراسة عن بعد عن طريق المراسلة والتدريب المستمر لمن هم في العمل (شحدان، ٢٠١١: ص ٧).

وأصبح التعليم المستمر ضرورة فرضها الزمن منذ القدم، وتطورت بتقدمه، وتزايدت بتزايد حاجات المجتمع، وفتحت ميادين تسابق مضنية تحتاج إلى لياقة تجديدية مستمرة، واستراتيجيات موافقة لمتطلبات المرحلة، من تطوير واكتساب للمعارف الجديدة، وتوظيفها في مهارات تخدم المجتمع خدمة تنطلق من الفرد وتعود إلى الفرد (ربابعة، ٢٠١٣: ص ٦٤١- ٦٤٢).

وكان الغرض من الاتجاه نحو إعادة الاعتماد وشهادة التخصص باستخدام التعليم المستمر هو تحسين النتائج، وبالتوافق مع هذه الأهداف الموضوعة من قبل إعادة الاعتماد والتدريب التخصصي، سيتم الحفاظ على نتائج الأداء، فينبغي أن يقوم التعليم المستمر بإمداد المحترفين بالقدرة على إيجاد الأجوبة الصحيحة للمشكلات المطروحة، ولكن أيضًا لجعل معلومات الطوارئ متاحة بسهولة، وبدون هذه المهارات والمعرفة لن يتم الحفاظ على نتائج الأداء (Olson, 2014: 16).

وفي عصر العولمة حيث استأثرت الدول المتقدمة بمصادر المعرفة ووسائل القوة، وأخذت تعمل على فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية على الدول الفقيرة والنامية، كان على التعلم المستمر أن يتوجه في برامجه إلى تكوين العقلية الناقدة والمتفتحة والمرنة القادرة على الوقوف في وجه محاولات مسخ الهوية الثقافية، وفي نفس الوقت تستطيع التواصل مع الآخرين بفاعلية، وإقامة علاقات إيجابية معهم (نصار، ٢٠١٢: ص ٥٤).

وانطلاقًا مما سبق، فإن شرط التعليم المستمر في المجتمع هو أن يكون محافظًا ومتجددًا في الوقت نفسه، ففي ظل عالم مجتمع المعرفة والمعلومات سريعة التغير والتقادم، أصبح من الضروري لجميع أفراد المجتمع أن يتعلموا كيفية الإلمام بالجوانب الجديدة من المعارف، وتطوير قدراتهم على تجديد المعلومات وتقييمها واستخدامها بفاعلية وبطرائق متعددة ليفيد منها المجتمع (مرزوق، ٢٠١٢: ص ٣٢٨).

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

أثر تطبيق الحوكمة على التعليم المستمر:

يعود مفهوم نظام التعليم المستمر إلى المفكر (كومنيوس) الذي طالب بتعليم مستمر متكامل لجميع أفراد المجتمع، فالتعليم يحرر الأفراد من سلبياتهم ونقائصهم، ويزيد من إنسانيتهم التي تنمو بكل من العقل والفكر والعمل، ومفهوم التعليم المستمر توفره الجامعات ومعمول به في أغلبية دول العالم، وموجه لكل أفراد المجتمع بجميع فئاتهم العمرية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤: ص ١٩).

وكانت أول جامعة تقدم ما يسمى عادة بالتعليم المستمر هي جامعة ويسكونسن في عام ١٩٠٧، وبعد حوالي سبعين عامًا، أنشأت جامعة فلوريدا قسمَ التعليم المستمر الخاص بها في عام ١٩٧٦، فكانت أول جامعة لديها قسم مستقل للتعليم المستمر، مع أن كلية ماريلاند الجامعية وجامعة نورثويسترن أنشأتا أيضًا وحدات مرموقة في التعليم المستمر في غضون فترة السبعين عامًا (DeLalla, 2013: 16).

كما أصبحت الحوكمة مسألة مهمة في التعليم المستمر بعد أن واجه تغيرات جذرية خلال العقود الأخيرة، وظهور أنماط جديدة للتعليم كالتعلم المفتوح والتعليم عن بُعد، وتزايد الطابع الدولي للتعليم الجامعي، وإسهام الجامعات في البحث والابتكار من خلال خلق المعرفة الجديدة والبحث العلمي والتكنولوجي عن طريق تدريب العاملين المهرة مهمتهم التعليمية (جمال الدين وآخرون، ٢٠١٦: ص ٦٩٣).

وبات من الواضح أن مجتمعات المعرفة والتعلم المستمر هي شكل متقدم ومتطور عن الأشكال التقليدية للمنظومة التعليمية التي أصبحت تواجه تحولات هائلة في كيفية أدائها وقيادتها، ومدى تأقلمها مع البيئة المحيطة بها، وأصبحت الحاجة ملحّة للتأكيد على تطوير المخرجات وتبني الأساليب الحديثة (الفواز، ٢٠١٥: ص ٣- ٤).

وقد أدى تطبيق الحوكمة على التعليم المستمر إلى تزويد المتخرجين بكفاءات محددة من معارف ومهارات واتجاهات تتيح لهم الانخراط والمشاركة الفعالة في المجتمع، والعمل على تكوين مواطنين يلتزمون بقضايا الناس والمجتمع، كما عملت على تعزيز العلاقة بين المحيط الأكاديمي وعالم الشغل، وإنشاء شركات مع مختلف القطاعات،

وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها، وتزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة والمتخصصة، وتعليم المهن الراقية كالطب والصيدلة والتعليم المستمر لهم؛ للارتقاء بأدائهم (دحماني، ٢٠١٥: ص ٣٩).

كما أدى تطبيق الحوكمة إلى توافق مخرجات البرامج التعليمية من حيث معارف ومهارات الخريجين مع احتياجات سوق العمل، والاهتمام بإتقان الطالب معارف ومهارات متطورة، وقدرات تمكّنه من متابعة مستجدات التقنية واستيعابها والإضافة إليها، والاهتمام بأن يكون الخريج قادرًا على تحليل المشكلات الفنية التي تواجهه في حياته العملية، وإيجاد الحلول المناسبة لها وكذلك مقدرته على التعلم الذاتي والمستمر لتطوير معارفه ومهاراته (عبد الجليل، ٢٠١٤: ص ٧٠٤).

وقد أدى تطبيق الحوكمة أيضًا إلى توفير برامج دراسية ملائمة لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، ومتطلب التنمية المعرفية، وتوافر مكتبة مزودة بمصادر المعلومات الضرورية لزيادة كفاءة وفاعلية التعليم المستمر، وإتاحة خدمات المكتبات والوسائل السمعية والبصرية لطالبي هذه الخدمات على مستوى الكليات، وتوافر أشخاص مؤهلين لتسيير هذه الخدمات، والإشراف على تقديمها، والمحافظة على بقائها صالحة للعمل بكفاءة، واتخاذ إجراءات تحفيزية لتشجيع حركة التحاق المدرسين الجامعيين والإطارات الإدارية بالجامعة الداخلية، والتعلم المستمر لهم؛ لتحسين أدائهم، وتطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ للنهوض بالجامعات الداخلية والجودة في التكوين الذي وفّره، وتطوير إطار ملائم للحياة والتبادل في الفضاءات الجامعية في الجهات الداخلية، وهو ما يساعد على إقبال الجامعيين والطلبة والإداريين عليها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥: ص ٣٣)، وبثّ المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، وإتاحة الفرص لجميع الفئات التي لا علاقة بالمؤسسة داخليًّا وخارجيًّا بما تتمثل من مجالس حكم سواء

للمجالس الأكاديمية أو الإدارية، أكاديميين، إداريين، طلبة، إضافة إلى المجتمع بالمشاركة في رسم السياسات ووضع أسس ومبادئ العمل في مختلف مجالات الأنشطة الجامعية (أبو عرب، ٢٠١٧: ص ١٣).

ومما سبق عرضه يؤكد الباحث أن التعليم المستمر القائم على التكنولوجيا، الذي تتبناه مؤسسات التعليم العالي، يوفر خدمات لمجتمع المعلم والطالب بقدر ما يتعلق الأمر بنشر التعليم، ولكي تتحقق الفائدة والاستدامة على المدى الطويل في البيئة التنافسية المعاصرة، من المهم أيضًا ضمان الشفافية، والمحاسبة، والفعالية في إدارة مؤسسات التعليم العالي، وتلعب الحوكمة الإلكترونية دورًا حيويًّا في هذا الصدد، والهدف الاستراتيجي للحوكمة الإلكترونية هو دعم وتبسيط الحوكمة لكل أصحاب المصالح.

أهمية معايير الجودة في التعليم:

أدى التدويل في التعليم العالي إلى طلب متزايد على المحاسبة والشفافية، وهو ما أدى بدوره إلى الحاجة لتطوير ثقافة جودة أثناء مواجهة تحديات التعليم العالي العالمي، وبالمعنى العملي، توفر مراجعات ضمان الجودة رؤى خارجية ومستقلة وموضوعية، وتقدم ملاحظات حول المؤسسات، والمنتجات، والبرامج، والخدمات والعمليات الشريكة، وتوفر مقترحات للتحسين، ولم يعد الاعتماد وضمان الجودة مشاريع وطنية بحتة، ويتناول دور وكالات الاعتماد مسائل مهمة لضمان الجودة في عملية مراجعة الاعتماد.

وقد أصبحت الجودة الآن محور اهتمام معظم الدول باعتبارها ركيزة أساسية لنموذج الإدارة الجديدة التي تتيح له مواكبة المستحدثات العالمية من خلال مسايرة المتغيرات الدولية والمحلية من أجل التكيف معها، فإدارة الجودة تعتمد على تطبيق أساليب ومعايير متقدمة لإدارة الجودة، تهدف إلى التحسين والتطوير المستمر، وتحقيق أعلى مستويات الممكنة في الممارسات التربوية، والعمليات التعليمية، والنواتج، والخدمات (آل رفعة، ٢٠١٥: ص ١٢٠).

وضمان الجودة هو درجة الثقة بأن الإمداد الأكاديمي يفي بالمعايير المحددة سلفًا، وتراقب هذه الآلية جودة التعليم العالي عبر سياسات وإجراءات وممارسات خاصة بمنهجيات داخلية وخارجية، وقد اندفعت الطبيعة المتعددة الجوانب لضمان الجودة عبر الاعتماد، والاعتماد هو القسم الرئيس من آلية ضمان الجودة، وفي العقود الثلاثة الماضية تغير الاعتماد من نظام مراقبة تقليدي مستقل إلى موضوع الاحتياجات الوطنية، وأثر هذا التغير على قطاعات التعليم العالي بشكل كبير (Jalal et al., 2017: 127-128).

ويضع معايير الجودة مجموعات مهنية وهيئات اعتماد، ويتحقق المسؤولون الحكوميون منها، ويضعون أيضًا القواعد واللوائح لإجراء عملية الاعتماد، ومن أهداف الاعتماد المشتركة بين المشاركين في الدول النامية: تحسين جودة التدريس والبحوث، وبالنسبة للبعض خدمة المؤسسة والعامة، وتعدّ عملية الاعتماد ظاهرة حديثة نسبيًّا، فقد بدأت في الولايات المتحدة في ثمانينات القرن التاسع عشر مع طلب عدة جامعات شرقية للأكاديميين من جامعات مجاورة المجيء للزيارة ومراجعة برامجها، وسرعان ما توسعت لعملية أكثر رسمية (Hayward, 2017: 22).

فتعمل معايير الجودة على بناء علاقات قوية ومتينة مع العملاء، وإعطاء العاملين شعورًا بالثقة ورفع الروح المعنوية بسبب حصول المنظمة على شهادة الجودة، وتحسين عمليات الاتصال الداخلي والخارجي، وتحقيق الرقابة على كل النشاطات الداخلية، وتعليم المسؤولين في المنظمة أساليب المراجعة والتقييم الذاتي، واستمرارية تحقيق الجودة العالية في التعليم (محمد، ٢٠١٥: ص ١٨٤).

كما تساعد في ضمان تطوير النظم المختلفة (الإدارية والأكاديمية) في المؤسسة التعليمية من خلال تقويم فاعل ومستمر للنظام التعليمي وتشخيص القصور في مكوناته كلها، وزيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء للعاملين في المؤسسة، والترابط والتكامل بين القائمين بالتدريس جميعًا والإداريين في المؤسسة، والعمل عن طريق الفريق وبروح الفريق، وتطبيق معايير الجودة يمنح المؤسسة الاحترام والتقدير المحلي والعالمي (حسن، ٢٠١٦: ص ٢٢٩).

إضافة إلى تحديد رؤية ورسالة تعبر عن رؤية التعليم المجتمعي، وتوافر مناخ داعم للعملية التعليمية، ودعم المدرسة المجتمع المحيط بها، ودعم أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي مدارس التعليم المجتمعي، وتحقيق المتعلم نواتج التعلم المستهدفة لمدارس التعليم المجتمعي، وممارسة المتعلم المهارات الحياتية، وتوظيف المعلمة استراتيجيات التعلم النشط والأنشطة التربوية لتحقيق نواتج التعلم المستهدفة (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والأنشطة، ٢٠١٤: ص ٣- ٣١).

ومما سبق عرضه يرى الباحث أن ضمان الجودة ينقسم إلى: ضمان داخلي يتأكد من أن المؤسسة التعليمية تتمتع بسياسات لتوجيه معاييرها وأهدافها، وضمان خارجي تجريه منظمة خارجية، وتشتمل آلياته على الاعتماد، وتدقيق الجودة، وتقييم الجودة، وتقيس مراجعات الجودة ممارسات وبرامج مؤسسة التعليم العالي الخاصة، وتصنفها باستخدام إجراءات تقييم خارجية، ويتحقق الاعتماد من جودة برامج مؤسسة التعليم العالي بناء على الأهداف، والمهمة، وجودة فرص التعلم، والبحوث، والتفاعل الاجتماعي، والإدارة، وتوقعات أصحاب المصالح.

الدراسات السابقة:

أجرت (عسيري، ٢٠١٧) دراسة هدفت إلى التعرف على تطبيق الحوكمة في جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية فيها، كما هدفت إلى الكشف عن متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعة، والمعوقات المحتملة التي تواجهها، وشمل مجتمع الدراسة (٣٣٥) فردًا من القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بجميع فروعها بالمملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٠) فردًا، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة، واستعانت بالمنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة؛ وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن مستوى تطبيق الحوكمة في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ جاء بدرجة (متوسطة) لدى أفراد عينة الدراسة، وأن درجة موافقة القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعة على متطلبات حوكمة الجامعة التي صنفت إلى (متطلبات تنظيمية، متطلبات تقنية، متطلبات الموارد المالية والبشرية) جاءت بدرجة (عالية) لدى أفراد عينة الدراسة، وتوجد فروق في واقع تطبيق

الحوكمة في جامعة تبعًا لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الإناث، أما الفروق تبعًا لمتغير المسمى الوظيفي فكانت لصالح مسمى وكيل جامعة، وكانت الفروق في تقديرات العينة تبعًا لمتغير فرع الجامعة لصالح فرع الدلم.

كما هدفت دراسة (نصار، ٢٠١٧) إلى التعرف على مدى تطابق أداء إدارات الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة مع مبادئ الحوكمة وبعض معايير التميز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واشتمل مجتمع الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وتكونت عينة الدراسة من (٢٩٢) عضو هيئة التدريس، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة، واستعانت بالمنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن موافقة أعضاء هيئة التدريس على واقع التميز بإدارة التعليم الجامعي الفلسطيني في ضوء تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعات غزة قد جاء بدرجة (عالية) لدى أفراد عينة الدراسة، كما توجد فروق دالة إحصائيًّا تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح سنوات الخبرة ١١ سنة فأكثر، وعدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في التميز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير الجنس ومتغير الجامعة.

وهدفت دراسة (الطراونة، ٢٠١٧) إلى التعرف على مؤشرات تطبيق معايير الحوكمة في الجامعات الرسمية الأردنية (الشفافية، المشاركة، المساءلة، والمساواة، الفعالية التنظيمية)، وشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس من جامعة مؤتة والجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠٣) أعضاء، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة، واستعانت بالمنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن درجة توافر مؤشرات تطبيق معايير الحوكمة في الجامعات الأردنية الرسمية جاءت بدرجة (متوسطة)، عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى ($a\leq0.05$) في درجة توافر مؤشرات تطبيق معايير الحوكمة في هذه الجامعات تعزى لمتغيرات (الجنس، والكلية، والرتبة الأكاديمية)، وجود فروق دالة إحصائيًّا في درجة توافر مؤشرات تطبيق معايير الحوكمة تعزى لأثر متغير (العمر) على المستوى الكلي، وفي مجال (المساواة) ولصالح الفئة (٤٦-٣٦ سنة) ولمتغير الخبرة العملية في مجالات (المساءلة والمساواة)، ولصالح الفئة أكثر من ٢٠ سنة).

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

وتناولت دراسة (سرور، ٢٠١٦) التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة السائدة والعلاقة بين الحوكمة وبين عملية إدارة التغيير التنظيمي من وجهة نظر الموظفين الأكاديميين والإداريين في الجامعات العامة الفلسطينية بقطاع غزة، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على (١٤٥٨) من الموظفين الأكاديميين والإداريين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وتكونت عينة الدراسة من (٣٢٥) موظفًا، واستخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة، واستعان بالمنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن واقع تطبيق عملية إدارة التغيير التنظيمي في الجامعات جاء (متوسطًا) لدى أفراد عينة الدراسة، عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا حول مجالات الدراسة مجتمعة تعزى لمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي)، وجود فروق دالة إحصائيًّا حول بعض مجالات الدراسة تعزى إلى (مكان العمل، طبيعة العمل، عدد سنوات العمل، المؤهل العلمي).

واستقصت دراسة (الشخشير، ٢٠١٥) التعرف على أثر تطبيق الحوكمة الجامعية بأبعادها، ووضوح النهج الاستراتيجي للجامعة، وتوجهات الإدارة، والاستقلالية، والمساءلة، والمشاركة في صنع القرار، واشتمل مجتمع الدراسة على (٣٥٢) من الإداريين والأكاديميين المكلفين بأعمال إدارية في مستوى الإدارة العليا والوسطى في الجامعات الفلسطينية، وتكونت عينة الدراسة من (١٧٦) إداريًّا وأكاديميًّا، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداةً للدراسة، واستعانت بالمنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) لتوجهات الإدارة في الجامعة على الأداء المنظمي في الجامعات العامة الفلسطينية، عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا ($a\leq0.05$) في درجة تطبيق الحوكمة في الجامعات العامة الفلسطينية لمتغير الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، طبيعة العمل، عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) في درجة الأداء المنظمي في الجامعات العامة الفلسطينية تبعًا لمتغير المؤهل العلمي.

وهدفت دراسة ثوينيغ وپاراديس (Thoenig & Paradeise, 2014) إلى تزويد الباحثين وصانعي السياسات من غير الأمريكيين بفهم أكثر تفصيلاً لكيفية عمل بعض الجامعات البحثية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًّا لها داخليًّا، واعتمد الباحثان على المنهج الوثائقي القائم على استعراض عدد من الأدبيات السابقة عن خصائص وطرق عمل وسياسات أفضل جامعتين بحثيتين في الولايات المتحدة، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج، كان من أهمها:

تعمل كلتا الجامعتان البحثيتان على حد سواء عمليًّا فيما يتعلق بالحوكمة التنظيمية وإنتاج الجودة الأكاديمية، والتقييم هو عملية مستمرة طوال الحياة الأكاديمية ويتكون من التقييم الذاتي أو التقييم من قبل الكلية نفسها، وفي كلتا الجامعتين البحثيتين هناك ثلاث قيم رئيسة يتبناها أعضاء هيئة التدريس هي: المواطنة، والثقة، والالتزام.

واستقصت دراسة أسييموي وستاين (Asiimwe & Steyn, 2013) التركيز على العقبات التي تحول دون الإدارة الفعالة للجامعات في أوغندا، وتكون مجتمع الدراسة من كل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام في خمس جامعات في أوغندا؛ منها جامعتان (٢) عامتان و (٣) جامعات خاصة، واشتملت عينة الدراسة على (٨٠) شخصًا؛ منهم (١٥) من رؤساء الأقسام، و(٢٥) من أعضاء هيئة التدريس و(٤٠) طالبًا، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستبيان والمقابلات، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج، كان من أهمها: وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة بالجامعات أهمها عدم توافر ميزانية كافية لتنفيذ القرارات وكل من الجامعات العامة والخاصة واجهت تحديًا هائلاً يتمثل في نقص التمويل، كما كانت البيروقراطية عقبة أخرى في الإدارة الفعالة للجامعات حيث قللت من معنويات الأفراد وأدائهم، وكانت مركزية السلطة واتخاذ القرارات عقبة أخرى في الإدارة الفعالة للجامعات.

وتناولت دراسة كريستوفر (Christopher, 2012) تطوير نموذج مفاهيمي للقوى المؤثرة في نماذج إدارة الجامعات العامة، وتكوّن مجتمع الدراسة من الرؤساء التنفيذيين في كل الجامعات في العالم، واشتملت عينة الدراسة على (٩) جامعات؛ منها (٣) في أستراليا، و(٣) في إنجلترا، وواحدة في كل من: بلجيكا وهولندا وماليزيا، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على المقابلات، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج، كان من أهمها: كانت أول وأهم قوة مؤثرة تؤثر في نموذج الإدارة هي الحكومة، تتأثر الجامعات الحكومية من خلال مستويات مختلفة باتجاهات السياسة الحكومية، أكدت جميع الجامعات أن المنافسة العالمية عامل مؤثر قوي، وأحد الجوانب المهمة

لهذا المؤثر هو التبادل السريع لرأس المال والتكنولوجيا والأفراد والأفكار والمعلومات عبر البلدان، القوة المؤثرة الأخرى التي تم تؤثر في الجامعات هي: الاستقلال، والثقافة الأكاديمية، ويشير هذا التأثير إلى أن الأكاديميين هم شركاء مهمون يجب الاعتراف باحتياجاتهم عند تصميم أي إطار للإدارة.

التعليق على الدراسات السابقة:

أثْرت الدراسات السابقة الإطار النظري للدراسة، من خلال التعرف على أدبيات الدراسة الخاصة بالمؤسسات التعليمية والتربوية، وتم الاستفادة من بعض مراجعها والرجوع إليها لبناء أداة الدراسة، وتحديد المنهج البحثي الملائم لتحقيق أهداف الدراسة، ومن العرض السابق للدراسات السابقة تبين ما يلي:

١- جميع الدراسات السابقة التي تم استعراضها تناولت مفهوم الحوكمة وأثر تطبيقها في المؤسسات، وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية.

٢- جميع الدراسات السابقة التي تم استعراضها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية، ما عدا دراسة ثوينيج وپاراديس (Thoenig & Paradeise, 2014)، فقد استخدمت المنهج الوثائقي القائم على استعراض عدد من الأدبيات السابقة.

٣- جميع الدراسات السابقة التي استعرضناها استخدمت الاستبانة أداة رئيسة للبحث، وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية، ما عدا دراسة ثوينيج وپاراديس (Thoenig & Paradeise, 2014) التي استعرضت عددًا من الأدبيات السابقة وتحليلها، ودراسة كريستوفر (Christopher, 2012) التي استخدمت المقابلة.

٤- اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة التي تم استعراضها في أهدافها، والتي منها:

- التعرف على واقع تطبيق الحوكمة.
- التعرف على معوقات تطبيق الحوكمة.
- التعرف على سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة.

الإجراءات المنهجية للبحث:

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، وهو "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كميًّا، عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة، وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة" (عبد المؤمن، ٢٠٠٨: ص٢٨٧).

مجتمع الدراسة وعينته:

يشتمل مجتمع البحث على جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وقد حدد الباحث عينة عشوائية منهم لتمثيل مجتمع الدراسة قوامها (٦٠) عضو هيئة تدريس.

الأساليب الإحصائية:

١- **التكرار والنسب المئوية** لو صف أفراد الدرا سة، ولحساب ا ستجابات أفراد الدرا سة اتجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢- **المتوسطات الحسابية** لترتيب استجابات أفراد الدراسة.

٣- **معامل ارتباط بيرسون** للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٤- **معامل ثبات (ألفا كرونباخ)** لقياس ثبات أداة الدراسة.

٥- **معادلة المدى**: وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة وبعد على النحو التالي:

- من ١ إلى أقل من ١,٨٠ تمثل درجة استجابة (ضعيفة جدًّا).
- من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠ تمثل درجة استجابة (ضعيفة).
- من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠ تمثل درجة استجابة (متوسطة).
- من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠ تمثل درجة استجابة (عالية).
- من ٤,٢٠ إلى أقل من ٥ تمثل درجة استجابة (عالية جدًّا).

٦- **اختبار (Independent Samples Test)؛** لمعرفة الفروق الإحصائية وَفقًا لمتغير الرتبة الأكاديمية.

٧- **تحليل التباين الأحادي (one way anova)؛** لمعرفة الفروق الإحصائية وَفقًا لمتغيرات (عدد الدورات التدريبية – عدد سنوات الخبرة).

خصائص عينة البحث:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وَفقًا (الرتبة الأكاديمية، عدد الدورات التدريبية، عدد سنوات الخبرة).

١- توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الأكاديمية:

الجدول رقم (١): توزيع أفراد العينة وَفقًا للرتبة الأكاديمية

م	الرتبة الأكاديمية	التكرار	النسبة المئوية
١	أعضاء هيئة تدريس	43	٪71.7
٢	قيادات جامعية	17	٪28.3
المجموع		**60**	**٪100.0**

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة (٪71.7) من أفراد العينة أعضاء هيئة تدريس، ونسبة (٪28.3) من أفراد العينة قيادات جامعية.

٢- توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية:

الجدول رقم (٢): توزيع أفراد العينة وَفقًا لعدد الدورات التدريبية

م	عدد الدورات التدريبية	التكرار	النسبة المئوية
١	من ١ إلى ٣ دورات تدريبية	18	٪30.0
٢	من ٣ إلى ٦ دورات تدريبية	33	٪55.0
٣	٧ دورات تدريبية فأكثر	9	٪15.0
المجموع		60	**٪100.0**

يتضح من الجدول رقم (٢) أن نسبة (30.0٪) من أفراد العينة حاصلون على عدد من ١ إلى ٣ دورات تدريبية، بينما نسبة (55.0٪) من أفراد العينة حاصلون على عدد من ٣ إلى ٦ دورات تدريبية، ونسبة (15.0٪) من أفراد العينة حاصلون على ٧ دورات تدريبية فأكثر.

٣- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (٣): توزيع أفراد العينة وَفقًا لعدد سنوات الخبرة

م	عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
١	أقل من ٥ سنوات	9	٪15.0
٢	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	22	٪36.7
٣	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	17	٪28.3
٤	١٥ سنة فأكثر	12	٪20.0
المجموع		**60**	**٪100.0**

يتضح من الجدول رقم (٣) أن نسبة (15.0٪) من أفراد العينة لديهم خبرة لفترة أقل من (٥) سنوات، بينما نسبة (36.7٪) من أفراد العينة لديهم خبرة لفترة من (٥) إلى أقل من (١٠) سنوات، بينما نسبة (28.3٪) من أفراد العينة لديهم خبرة لفترة من (١٠) إلى أقل من (١٥) سنة، بينما نسبة (20.0٪) من أفراد العينة لديهم خبرة لفترة (١٥) سنة فأكثر.

أداة البحث:

بعد الاطلاع على الأدب التربوي، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، قام الباحث ببناء وتطوير استبانة، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة)؛ بهدف التعرف على واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد، وسبل التغلب على تلك المعوقات، والكشف عن وجود فروق دالة إحصائيًّا عند

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد، وسبل التغلب على تلك المعوقات وفق متغيرات البحث (الرتبة الأكاديمية، عدد الدورات التدريبية، عدد سنوات الخبرة).

وصف أداة البحث (الاستبانة):

احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين رئيسين هما:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات الأولية لأفراد العينة وهي (الرتبة الأكاديمية – عدد الدورات التدريبية – عدد سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: ويشتمل على محاور الاستبانة وقد تكونت الاستبانة في نسختها النهائية من (٣٢) عبارة موزعة على ثلاثة محاور رئيسة هي:

- المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" ويتكون من (١٢) عبارة.
- المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" ويتكون من (١٠) عبارات.
- المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"، ويتكون من (١٠) عبارات.

صدق أداة البحث:

صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث:

أ) صدق الاتساق الداخلي لمحاور البحث:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي وَفقًا لاستجابات أفراد العينة الاستطلاعية (ن=٢٠)، بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة من محاور الاستبانة، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٤): معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة من محاور الاستبانة

المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	.827**	٥	.827**	٩	.755**
٢	.831**	٦	.805**	١٠	.737**
٣	.793**	٧	.710**	١١	.794**
٤	.782**	٨	.630**	١٢	.754**
المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"					
١	.838**	٥	.809**	٩	.783**
٢	.718**	٦	.858**	١٠	.717**
٣	.802**	٧	.724**	١١	
٤	.759**	٨	.742**	١٢	
المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"					
١	.860**	٥	.878**	٩	.801**
٢	.843**	٦	.895**	١٠	.752**
٣	.920**	٧	.827**		
٤	.888**	٨	.724**		

** دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) * دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)

يتبين من الجدول (٤) السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة من محاور الاستبانة جاءت جميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط عالية؛ إذ راوحت في المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة

الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بين (**630.-**831.)، بينما راوحت معاملات الارتباط في المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بين (**717.-**858.)، وراوحت معاملات الارتباط في المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بين (**724.- **920.)، وهذا يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبانة.

ب) الصدق البنائي العام لمحاور الاستبانة:

تم التحقق من الصدق البنائي لمحاور الاستبانة من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والمجموع الكلي للاستبانة، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٥): معاملات الارتباط بن الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط
١	**المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"**	.883**
٢	**المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"**	.810**
٣	**المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"**	.682**

**** دال إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠١, ٠).**

يتبين من الجدول رقم (٥) السابق أن قيم معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة جاءت بقيم مرتفعة حيث راوحت بين (**682.-**883.)، وكانت جميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠١, ٠)، وهو ما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي لمحاور الاستبانة.

الجدول رقم (٦): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	12	.741
٢	المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	10	.799
٣	المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	10	.925
	المجموع	32	.828

يتضح من الجدول رقم (٦) السابق أن قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة جاءت بقيم عالية حيث راوحت قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة بين (.741-.925)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (.828)، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

عرض ومناقشة أسئلة البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بعد من أبعاد المحور الأول، ثم تم ترتيب تلك الأبعاد ترتيبًا تنازليًّا بناء على المتوسط الحسابي، كما يتبين من نتائج الجدول رقم (٧) التالي:

الجدول رقم (٧): التكرارات والمتوسطات الحسابية لتوضيح " واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب عليها"

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المحور	درجة الاستجابة
٢	المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	4.14	.660	1	عالية
٣	المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	4.05	.844	2	عالية
١	المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	3.18	.836	3	متوسطة
الدرجة الكلية للاستبانة		**3.75**	**.544**	**---**	**عالية**

يتبين من الجدول رقم (٧) السابق أن "واقع ومعوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد وسبل التغلب عليها" جاءت بدرجة (عالية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أفراد عينة الدراسة، حيث جاء المتوسط العام لمحاور الاستبانة (3.75) بانحراف معياري بلغ (.544)، وبلغت الانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة بين (.660-.844) وهي قيم منخفضة، وهو ما يوضح تجانس آراء أفراد العينة حول تلك المحاور.

وجاء في الترتيب الأول المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (4.14)، وانحراف معياري بلغ (.660)، يليه في الترتيب الثاني المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (4.05)، وانحراف معياري بلغ (.844)، بينما جاء في الترتيب الأخير المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (3.18)، وانحراف معياري بلغ (.836).

ويرى الباحث أن حصول المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" على الترتيب الأول من وجهة نظر أفراد العينة قد يعزى إلى عدم إشراك العاملين في اتخاذ القرارات المركزية مع إدارة الجامعة بالشكل المطلوب، على غرار الأساليب الإدارية الحديثة التي أثبت فاعليتها في العديد من الجامعات على المستوى الإقليمي والدولي، وربما كان السبب في ذلك هو عدم مراعاة إدارة الجامعة مصالح جميع العاملين بقرارات إدارية على أساس من نظم المعلومات الكافية ونقص الموارد المالية، وهو ما يحول دون تحقيق المعاملة العادلة والمتساوية في تطبيق القانون للعاملين بالجامعة.

وتتفق تلك مع ما أشارت إليه دراسة أسييموي وستاين (Asiimwe & Steyn, 2013) التي أكدت على وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة بالجامعات، وأهمها عدم توافر ميزانية كافية لتنفيذ القرارات في كل من الجامعات العامة والخاصة، حيث واجهت تحديًا هائلاً يتمثل في نقص التمويل، كما كانت البيروقراطية عقبة أخرى في الإدارة الفعالة للجامعات التي قللت من معنويات الأفراد وأدائهم، وكانت مركزية السلطة واتخاذ القرارات عقبة أخرى في الإدارة الفعالة للجامعات.

وجاء في الترتيب الثاني المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بدرجة استجابة عالية من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، وربما كان السبب في ذلك لمس أغلب أفراد العينة العديد من المعوقات التي تحتاج إلى الاهتمام بالتطوير والتجديد في الأداء الإداري للتغلب عليها مثل: ضرورة التوسع في الشراكات مع الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني على المستويات الإقليمية والدولية، وضرورة العمل على وضع الخطط والبرامج التدريبية التي تهدف لتطوير العاملين وتعزيز قيم وأخلاقيات العمل لتطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق الأهداف المنشودة.

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (عسيري، ٢٠١٧) التي توصلت إلى أن درجة موافقة القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز على متطلبات حوكمة الجامعة التي صنفت إلى (متطلبات تنظيمية، متطلبات تقنية، متطلبات الموارد المالية والبشرية) قد جاءت بدرجة (عالية) لدى أفراد عينة الدراسة.

المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية
العدد السادس عشر – يناير 2021م

وجاء في الترتيب الأخير المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بدرجة استجابة متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، وقد يعزى ذلك إلى محاولات إدارة الجامعة الإسلامية – وخصوصًا عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر – لتطبيق مبادئ الحوكمة في ضوء معايير الجودة والاعتماد، على الرغم من وجود العديد من المعوقات التي تحول دون قدرتها على تحقيق الحوكمة بالشكل المطلوب.

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج دراسات عديدة، منها: دراسة (سرور، ٢٠١٦)، ودراسة (الطراونة، ٢٠١٧) التي توصلت إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات قد جاء بدرجة (متوسط) لدى أفراد عينة الدراسة.

عرض ومناقشة نتائج فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية وَفقًا لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية – عدد الدورات التدريبية – عدد سنوات الخبرة).

أ- الفروق وَفقًا لمتغير الرتبة الأكاديمية:

للكشف عن وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية وَفقًا لمتغير (الرتبة الأكاديمية) طبّق الباحث اختبار (ت) "Independent Samples Test"؛ لتوضيح دلالة الفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة طبقًا لمتغير الرتبة الأكاديمية، كما موضح في الجدول التالي رقم (٨):

الجدول (٨): نتائج "اختبار ت" (Independent Samples Test) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية طبقًا لاختلاف متغير الرتبة الأكاديمية

المحور	الرتبة الأكاديمية	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "ت"	الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	قيادات جامعية	43	3.1279	.79606	58	-.897-	.374	غير دالة عند مستوى 0.05 >
	أعضاء هيئة تدريس	17	3.3431	.93860				
المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	قيادات جامعية	43	4.1349	.65315	58	-.187-	.852	غير دالة عند مستوى 0.05 >
	أعضاء هيئة تدريس	17	4.1706	.69800				
المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	قيادات جامعية	43	4.0628	.83439	58	.113	.911	غير دالة عند مستوى 0.05 >
	أعضاء هيئة تدريس	17	4.0353	.89369				
الدرجة الكلية	قيادات جامعية	43	3.7347	.52696	58	-.531-	.598	غير دالة عند مستوى 0.05 >
	أعضاء هيئة تدريس	17	3.8180	.59889				

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (٨) ما يلي:

- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير الرتبة الأكاديمية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير الرتبة الأكاديمية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير الرتبة الأكاديمية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية، طبقًا لاختلاف متغير الرتبة الأكاديمية، وهو ما يدل على صحة الفرضية الأولى.

ويرى الباحث أن تلك النتيجة قد ترجع إلى أن أفراد العينة من الرتبتين الأكاديميتين: سواء القيادات أو أعضاء هيئة التدريس، يستخدمون نفس الأساليب الإدارية، ويواجهون نفس المعوقات التي تَحُول دون تطبيق الحوكمة بالجامعة مما قارب بين إجاباتهم حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية لها.

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة (الطراونة، ٢٠١٧) التي توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى ($a\leq0.05$) في درجة توافر مؤشرات تطبيق معايير الحوكمة في الجامعات الأردنية الرسمية تعزى لمتغير (الرتبة الأكاديمية).

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية وَفقًا لمتغير (عدد الدورات التدريبية).

للإجابة عن هذا السؤال أجري اختبار "تحليل التباين الأحادي"(One Way Anova)؛ لتوضيح دلالة الفروق في إجابات مفردات عينة حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية وَفقًا لمتغير (عدد الدورات التدريبية)، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول (٩) التالي:

ب- الفروق وَفقًا لمتغير عدد الدورات التدريبية:

الجدول رقم (٩): نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول محاور الدراسة طبقًا لاختلاف متغير عدد الدورات التدريبية

المحور		مجموع المربعات	عدد درجات الحرية	مربع المتوسط	أداة الإحصاء (ف)	الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	بين المجموعات	.285	2	.142	.198	.821	غير دالة عند مستوى 0.05>
	داخل المجموعات	40.991	57	.719	---		
	المجموع	41.276	59	---	---		
المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	بين المجموعات	.319	2	.159	.358	.701	غير دالة عند مستوى 0.05>
	داخل المجموعات	25.410	57	.446	---		
	المجموع	25.729	59	---	---		
المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	بين المجموعات	.875	2	.438	.606	**.549**	غير دالة عند مستوى 0.05>
	داخل المجموعات	41.153	57	.722	---		
	المجموع	42.029	59	---	---		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	**.351**	**2**	**.175**	**.583**	**.561**	**غير دالة عند مستوى 0.05>**
	داخل المجموعات	**17.135**	**57**	**.301**	**---**		
	المجموع	**17.486**	**59**	**---**	**---**		

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (٩):

- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير عدد الدورات التدريبية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير عدد الدورات التدريبية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير عدد الدورات التدريبية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية طبقًا لاختلاف متغير عدد الدورات التدريبية، وهو ما يدل على صحة الفرضية الثانية.

ويرى الباحث أن تلك النتيجة قد ترجع إلى كون أغلب الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس تهتم بالجوانب الأكاديمية والبحثية وكيفية تطويرها وتدعيمها، ولا تركز بالقدر الكافي على مبادئ الحوكمة وكيفية تطبيقها والتغلب على المشكلات والمعوقات التي تواجه هذا التطبيق، وهو ما جعل إجابات أغلب أفراد العينة متقاربة على الرغم من اختلاف عدد الدورات التدريبية الحاصلين عليها.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية وَفقًا لمتغير وَفقًا لمتغير (عدد سنوات الخبرة).

للإجابة عن هذا السؤال أجري اختبار "تحليل التباين الأحادي"(One Way Anova) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات مفردات عينة حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية وَفقًا لمتغير طبقًا إلى (عدد سنوات الخبرة)، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول (١٠) التالي:

جـ– الفروق وَفقًا لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (١٠): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova) للفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة حول محاور الدراسة طبقًا لاختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المحور		مجموع المربعات	عدد درجات الحرية	مربع المتوسط	أداة الإحصاء (ف)	الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	بين المجموعات	2.494	3	.831	1.200	.318	غير دالة عند مستوى 0.05 >
	داخل المجموعات	38.782	56	.693	---		
	المجموع	41.276	59	---	---		
المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	بين المجموعات	1.320	3	.440	1.010	.395	غير دالة عند مستوى 0.05 >
	داخل المجموعات	24.408	56	.436	---		
	المجموع	25.729	59	---	---		
المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد"	بين المجموعات	3.447	3	1.149	1.668	.184	غير دالة عند مستوى 0.05 >
	داخل المجموعات	38.581	56	.689	---		
	المجموع	42.029	59	---	---		
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	**2.076**	**3**	**.692**	**2.514**	**.068**	**غير دالة عند مستوى 0.05 >**
	داخل المجموعات	**15.410**	**56**	**.275**	**---**		
	المجموع	**17.486**	**59**	**---**	**---**		

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (١٠):

- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير عدد سنوات الخبرة.

- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير عدد سنوات الخبرة.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" وَفقًا لمتغير عدد سنوات الخبرة.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية طبقًا لاختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، ويدل هذا على صحة الفرضية الثالثة.

ويرى الباحث أن تلك النتيجة قد ترجع إلى كثرة الاحتكاك بين أغلب أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة أثناء العمل، ولمسهم مدى تطبيق الحوكمة في الجامعة، والمعوقات التي تحول دون تطبيقها؛ نظرًا للوائح والقوانين الإدارية المعمول بها من جانب إدارة الجامعة، وهو ما قارب بين إجاباتهم حول محاور الاستبانة ودرجتها الكلية.

وتختلف تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة (نصار، ٢٠١٧) التي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائيًّا تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح سنوات الخبرة ١١ سنة فأكثر.

ملخص النتائج:

- جاء في الترتيب الأول المحور الثاني: "معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (4.14)، وانحراف معياري بلغ (.660) وبدرجة استجابة عالية.
- جاء في الترتيب الثاني المحور الثالث: "سبل التغلب على معوقات تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (4.05)، وانحراف معياري بلغ (.844)، وبدرجة استجابة عالية.
- جاء في الترتيب الأخير المحور الأول: "واقع تطبيق الحوكمة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة والاعتماد" بمتوسط حسابي بلغ (3.18)، وانحراف معياري بلغ (.836)، وبدرجة استجابة متوسطة.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية طبقًا لاختلاف متغير الرتبة الأكاديمية، ويدل هذا على صحة الفرضية الأولى.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية طبقًا لاختلاف متغير عدد الدورات التدريبية، ويدل هذا على صحة الفرضية الثانية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية طبقًا لاختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، ويدل هذا على صحة الفرضية الثالثة.

توصيات البحث:

- ضرورة الاهتمام الأكاديمي بموضوع الحوكمة من خلال زيادة الدراسات في هذا المجال.
- ضرورة العمل على وضع الخطط والبرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير العاملين وتعزيز قيم وأخلاقيات العمل وفق مبادئ الحوكمة.
- ضرورة اهتمام إدارات الجامعات السعودية بالإشراف على فعالية إجراءات الحوكمة واتخاذ التعديلات إذا تطلّب الأمر.
- ضرورة تحديد دور مجلس إدارة الجامعة في الإشراف على الإدارة التنفيذية لتطبيق الحوكمة بالجامعة.
- ضرورة توفير الموارد المالية للجامعة وهو ما يساعد على تحقيق المعاملة العادلة والمتساوية في تطبيق الحوكمة العادلة في الجامعة.
- ضرورة دعم البنية التحتية للجامعة وتوفير الأجهزة الإلكترونية الحديثة لتحسين الأداء الوظيفي للعاملين.
- ضرورة مواءمة مجالات عمل عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعة لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

الدراسات المستقبلية والمقترحة:

- إجراء المزيد من الدراسات المماثلة في بيئات ومناطق ومجتمعات دراسية أخرى في وعلى مراحل تعليمية مختلفة ومقارنة نتائجها بنتائج البحث الحالي.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى بناء نموذج مقترح لتطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية في ضوء معايير الجودة والاعتماد.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١) أبو دهب، سامح عبد المقصود وصالح، رضا (٢٠١٥). **مبادئ ومعايير ومؤشرات جودة التعليم والاعتماد**، ط ٣، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة.

٢) أبو عرب، هبة حمادة (٢٠١٧). دور تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي: دراسة تطبيقية على الكليات التقنية بمحافظات غزة، **المؤتمر العلمي الثاني: الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني**، فلسطين، (٢): ٢- ٤٠.

٣) أبو كريم، أحمد فتحي والثويني، طارق محمد (٢٠١٤). درجة تطبيق مبادئ الحوكمة بكليات التربية بجامعة حائل وجامعة الملك سعود كما يراها أعضاء هيئة التدريس، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، ١٥ (٣): ٥٥- ٩٣.

٤) الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠١٢). **تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت**، ط ١، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

٥) آل رفعة، مسفر بن جبران (٢٠١٥). تصور مقترح لمعايير ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي بالمدارس السعودية في ضوء التوجهات العالمية، **مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية**، (٢): ١١٩- ١٥٦.

٦) برقعان، أحمد محمد (٢٠١٢). حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، **المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، لبنان، (١): ١- ٢٣.

٧) البسام، بسام عبد الله (٢٠١٦). **الحوكمة في القطاع العام**، ط ١، معهد الإدارة العامة، الرياض.

٨) البصير، خالد سليمان (٢٠١٧). واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، **مجلة البحث العلمي في التربية**، (١٨): ٥١٢- ٥٤٦.

٩) الجدعاني، حامد حميدان (٢٠١٥). جهود المؤسسات الشرعية بالمملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب، **مؤتمر دور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرف**، الرياض، (١): ١- ٣٠.

١٠) جمال الدين، نجوى جمال؛ المحاري، جاسم إبراهيم وحامد، نجلاء محمد (٢٠١٦). تطبيق الحوكمة في التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، **مجلة العلوم التربوية**، ١ (١): ٦٧٩- ٧٠٥.

١١) حسن، مبارك عبد الوهاب (٢٠١٦). تطبيق معايير ضمان جودة التعليم في المؤسسات التعليمية العليا في نيجيريا، **المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي**، (٦): ٢٢٧- ٢٣٢.

١٢) دحماني، سلمى (٢٠١٥). أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة الخدمة التعليمية بقطاع التعليم العالي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، الجزائر.

١٣) ربابعة، عمر عبد الرحيم (٢٠١٣). قدرة برامج مراكز التعليم المستمر على تلبية متطلبات مجتمع المعرفة: مركز جامعة اليرموك نموذجا، **مجلة كلية التربية**، ١ (٣٧): ٦٢٧- ٦٧٧.

١٤) الرواشدة، علاء زهير (٢٠١١). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم: جامعة البلقاء التطبيقية نموذجًا، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية**، ٣ (١): ١٧٥- ٢٢٤.

١٥) سرور، طارق محمد عايش (٢٠١٦). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على عملية إدارة التغيير التنظيمي: دراسة ميدانية على الجامعات العامة بقطاع غزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

١٦) شحدان، مفيدة (٢٠١١). التعليم المستمر للكبار وفاعليته، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

١٧) الشريف، عمر أبو هاشم؛ عبد العليم، أسامة محمد وبيومي، هشام محمد (٢٠١٣). **الإدارة الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة**، ط ١، دار المناهج للنشر، عمان.

١٨) الشمري، ذهب نايف (٢٠١٦). الرضا الوظيفي لعضوات هيئة التدريس بكلية التربية جامعة حائل في ظل تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية** – كلية التربية جامعة عين شمس-مصر، ٤٠(١): ٢٣١-٣١٦.

١٩) الشهري، شرف أحمد والغيلي، زيد على (٢٠١٣). دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية، **مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية**، ٥ (١٠): ٤٣٢- ٤٦٧.

٢٠) الطراونة، هديل عبد اللطيف (٢٠١٧). درجة توافر مؤشرات تطبيق معايير الحوكمة في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **رسالة ماجستير غير منشورة**، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

٢١) عبد الجليل، رباح رمزي (٢٠١٤). دور الجامعة في تفعيل التدريب التحويلي لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول (دراسة تحليلية)، **مجلة العلوم التربوية**، ١ (٤): ٦٧٩– ٧١٢.

٢٢) عبد المؤمن، على معمر (٢٠٠٨). **البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة ٧ أكتوبر، إدارة المطبوعات والنشر، ليبيا.

٢٣) عسيري، خلود بنت محمد مفرح آل ماطر (٢٠١٧). واقع حوكمة جامعة الأمير سطام عبد العزيز في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية فيها، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الأمير سطام، المملكة العربية السعودية.

٢٤) العمري، عائشة بنت بلهيش محمد (٢٠١٦). أثر استخدام التعليم الإلكتروني التشاركي عبر الويب على التحصيل المعرفي والأداء المهاري لدى الطلاب المعاقين القابلين للتعلم، **مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية**، ١١(١)، -١٣٧ ا.١٥٢

٢٥) عيد، هالة محمد (٢٠١٧). تطوير الأداء الإداري بالجامعات السعودية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، (٣٧): ٥٠٧– ٥٨٦.

٢٦) غادر، محمد ياسين (٢٠١٢). محددات الحوكمة ومعاييرها، **المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، (١): ٢– ٣٢.

٢٧) الفواز، نجوى مفيز (٢٠١٥). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جامعات منطقة مكة المكرمة من وجهة نظر القياديات الأكاديمية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٢٨) محمد، جمال عبد الله (٢٠١٥). **إدارة التغيير والتطوير التنظيمي**، ط ١، دار المعتز للنشر، عمان.

٢٩) مرزوق، فاروق عبد الحكيم (٢٠١٢). جودة برامج التعلم المستمر: تصور مقترح للتطوير، **المؤتمر الدولي العلمي التاسع – التعليم من بعد والتعليم أصالة الفكر وحداثة التطبيق**، ١ (٩): ٣٢٥– ٣٤٣.

٣٠) نصار، أنور شحاتة حسين (٢٠١٧). تقييم مدى تطابق أداء إدارات الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة مع مبادئ الحوكمة وبعض معايير التميز: دراسة ميدانية، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، ٣ (١): ٦٠-٤٣.

٣١) نصار، سامي عبد المقصود (٢٠١٢). التعليم المستمر في المجتمع الشبكي، **المؤتمر السنوي العاشر- تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، (١٠): ٤٣- ٥٥.

٣٢) هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (٢٠١٥). **دليل إجراءات ومعايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**، ط١، هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، المملكة الأردنية الهاشمية.

٣٣) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والأنشطة (٢٠١٤). **وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي**، ط ١، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والأنشطة، مصر.

٣٤) وزارة التعليم العالي (٢٠١٤). **الوظيفة الثالثة للجامعات**، ط ١، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

٣٥) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٥). **مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠١٥-٢٠٢٥**، ط ١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

1) Asiimwe, S. & Steyn, G. M. (2013). Obstacles Hindering the Effective Governance of Universities in Uganda**,** *Journal of Social Sciences*, 34(1): pp 17-27.
2) Barten, Françoise; Akerman, Marco; Becker, Daniel; Friel, Sharon; Hancock, Trevor; Mwatsama, Modi; Rice, Marylin; Sheuya, Shaaban & Stern, Ruth (2011). Rights, Knowledge, and Governance for Improved Health Equity in Urban Settings, *Journal of Urban Health: Bulletin of the New York Academy of Medicine*, 88(5): pp 896-905.
3) Christopher, J. (2012). Governance Paradigms of Public Universities: An international comparative study, *Tertiary Education and Management*, 18(4): pp 335-351.
4) DeLalla, John (2013). PUBLIC UNIVERSITIES NON-CREDIT CONTINUING EDUCATION PROGRAMS: A CASE STUDY, *unpublished doctoral dissertation*, Northern Arizona University, USA.
5) Farquhar, Michael (2015). SAUDI PETRODOLLARS, SPIRITUAL CAPITAL, AND THE ISLAMIC UNIVERSITY OF MEDINA: A WAHHABI MISSIONARY PROJECT IN TRANSNATIONAL PERSPECTIVE, *International Journal of Middle East Studies*, 47(4): pp 701-721.
6) Guo, Sujian & Jiang, Tianyu (2017). China's "New Normal": from Social Control to Social Governance, *Journal of Chinese Political Science*, 22(3): pp 327-340.

7) Hayward, Fred M. (2017). Reflections on Two Decades of Quality Assurance and Accreditation in Developing Economies, *Planning for Higher Education Journal*, 46(1): pp 21-31.
8) Jalal, Hina; Buzdar, Muhammad Ayub & Mohsin, Muhammad Naeem (2017). Accreditation and Quality Enhancement Dynamics in Higher Education, *Journal of Educational Research*, 20(2): pp 127-145.
9) Lahti, M.; Elicker, J.; Zellman, G., & Fiene, R. (2015). Approaches to validating child care quality rating and improvement systems (QRIS): Results from two states with similar QRIS type designs, *Early Childhood Research Quarterly*, 30: pp 1-11.
10) Middlehurst, R. (2013). Changing Internal Governance: Are Leadership Roles and Management Structures in United Kingdom Universities Fit for the Future?, *Higher Education Quarterly*, 67(3): pp 275-294.
11) Olson, Jennifer (2014). PERCEIVED DIFFERNCES IN CONTUING EDUCATION: A COMPARISON OF EDUCATORS AND PRACTITIONERS, *unpublished doctoral dissertation*, California State University, USA.
12) Peer, N. E. (2014). Evaluating Cultural Competency: a Theory-Driven Integrative Process/Outcome Evaluation of an Associate Degree Program, *Unpublished doctoral dissertation*, Capella University, USA.
13) Quyên, Đ. T. N. (2014). Developing university governance indicators and their weighting system using a modified Delphi method, *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 141: pp 828-833.
14) Tetteh, Edward N. & Ofori, Daniel F. (2010). An exploratory and comparative assessment of the governance arrangements of universities in Ghana, *Corporate Governance*, 10(3): pp 234-248.
15) Thoenig, J. C. & Paradeise, C. (2014). Organizational Governance and the Production of Academic Quality: Lessons from Two Top U.S. Research Universities, *Minerva*, 52(4): pp 381-417.